

دور المرأة في ترقية الإنتاج الفكري في ظل البحث العلمي بالدول العربية- الجزائر نموذجا -
**The role of women in promoting intellectual production in light of scientific
research in the Arab countries - Algeria as a model**

بو عوينة سليمة
المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة، الجزائر
salimabouaouina.123@gmail.com

بعيليش فائزة
جامعة علي لونيبي البليدة2، الجزائر
espoire.bailiche@gmail.com

بخيتي علي (*)
جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر
bekhiti.ali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/13 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/28

ملخص:

في هذه الدراسة نهدف إلى التعرف على دور المرأة في ترقية البحث العلمي بالمساهمة في الإنتاج الفكري في عدة مجالات، بالإضافة إلى تشخيص واقع مكانة المرأة في مجتمعات الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وطرح إحصائيات حول ما توصلت إليه المرأة العربية عامة والجزائرية خاصة في الإنتاج الفكري.
الكلمات المفتاحية: المرأة العربية، البحث العلمي، الإنتاج الفكري.

Abstract:

In this study, we aim to identify the role of women in promoting scientific research by contributing to intellectual production in several fields, in addition to diagnosing the reality of women in Arab countries in the field of scientific research and providing statistics on the findings of Arab women in intellectual production.

key words: Women's Status in the Arab World, Women and Scientific Research, Women's Intellectual Production.

*المؤلف المرسل : بخيتي علي.

مقدّمة:

تحتاج كل الدول ومنها العربية على الخصوص إلى مساهمة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، من أجل تحقيق التكامل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ذلك يتطلب ضرورة تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومنه يتعين على الدول العربية العمل على توفير فرص الحصول على التعليم للنساء بشكل متكافئ، بالإضافة إلى فتح المجال أمام المرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات في المجال السياسي والاقتصادي، وقد أثبتت المرأة العربية وجودها في ميادين عديدة وكانت لها بصمة إيجابية وظاهرة في الإبداع والابتكار وكذا في حقل البحث العلمي والإنتاج الفكري، فهي عنصر مهم في عملية التنمية لذا وجب إعدادها وتأهيلها وتوجيهها حتى تكون عنصر فاعل في المجتمع، وقد حققت المرأة إنجازات كبيرة من خلال اقتحامها العديد من الميادين التي ظلت حكراً لمدة طويلة من الزمن على الرجل، وخاصة في المجال العلمي. وانطلاقاً من هذا يمكن طرح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

ما هو الدور الذي تؤديه المرأة في ترقية الإنتاج الفكري في ظل البحث العلمي بالدول العربية والجزائر خاصة؟
ومنه يمكن طرح الأسئلة التالية :

- 1- ما مقدار مساهمة المرأة العربية في البحث العلمي، وما هي التحديات التي تواجهها في هذا المجال؟
- 2- كيف يمكن للمرأة أن تثرى إبداعاتها في الإنتاج الفكري في ظل الالتزامات العائلية والاجتماعية؟
- 3- هل تساعد حكومات الدول العربية - في قطاع التعليم العالي- المرأة في تحقيق التوافق بين مسؤولياتها والاندماج في حلقة البحث العلمي وإثراء هذا المجال؟ وما هي الإستراتيجيات التي تنتهجها الجامعات العربية لتثمين البحث العلمي النسوي؟

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من ضرورة مشاركة المرأة في البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفي مؤسسات التربية والتعليم، وحتى مؤسسات التكوين المهني، من منظور أن المرأة تشكل نصف المجتمع وأنَّ حرمانها من المشاركة في البحث العلمي يعد هدراً للطاقات البشرية المؤهلة والمدربة فضلاً عن أنَّ هذا الحرمان يمثل تجاوزاً للتشريعات والقوانين الدولية والعربية التي أكدت مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد اتجاهات الدول العربية في تثمين البحوث العلمية النسوية في مؤسسات التعليم العالي من خلال مساهمة مخابر البحث وكذا الملتقيات والندوات والأيام الدراسية في ذلك، أي التعرف على مقدار مشاركة المرأة في البحوث العلمية والإنتاج الفكري، ونصبو من خلال هذه الدراسة إلى:

- استعراض المفاهيم الأساسية في البحث العلمي والإنتاج الفكري؛
- تبيان أهمية البحث العلمي في الدول المتقدمة ودرجة الاهتمام بهذا المجال الهام في الدول العربية؛
- معرفة أهم الإستراتيجيات التي تتبعها الدول العربية والآليات المعتمدة في تثمين البحث العلمي؛
- معرفة المكانة التي تحتلها المرأة في المجتمعات العربية، والتي تبرز لنا مدى اهتمامها بالبحث العلمي والإنتاج الفكري، وما الامتيازات الممنوحة لها والمحفزة للإنتاج الفكري؛
- تقديم صورة واضحة عن دور المرأة الجزائرية في إثراء البحث العلمي، والمساهمة الفعلية في الإنتاج الفكري بمؤسسات التعليم العالي.

المنهجية العلمية في البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، حيث يعرف هذا المنهج بأنه الطريقة المنظمة لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة معينة من خلال وصف الظاهرة المراد دراستها، وذلك من خلال المسح المكتبي والاطلاع على الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى التحليل حيث تمت عملية تحليل المعلومات المحصل عليها في سبيل الخروج بنتائج عامة.

فرضيات الدراسة: للوصول لتحقيق أهداف الدراسة يمكن طرح الفرضيات التالية:

1. في ظل التطورات العالمية والمستجدات اليومية التي مست كل دول العالم، فقد أصبح للمرأة العربية دور أساسي في المجتمع؛
2. تصبو المرأة العربية إلى تحقيق مكانة اجتماعية و علمية مرموقة والمبادرة في مجال البحث العلمي بالإنتاج الفكري؛
3. تهتم الدول العربية عموماً والجزائر خاصة بمجال البحث العلمي بشكل أقل نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة، وتقوم بتحفيز المرأة في الإنتاج الفكري.

المبحث الأول: اتجاهات البحث العلمي في الدول العربية

يحتل البحث العلمي في الدول المتقدمة مكانة جد مرموقة، وتخصص له ميزانيات كبيرة لأنه يعد عنصراً هاماً في تقدم الأمم، كما تسعى الدول العربية جاهدة للحاق بركب الدول المتقدمة بثمين البحث العلمي، ومن هذا المنطلق نخوض في تبيان المفاهيم الأساسية الخاصة بالبحث العلمي ونبين المكانة التي يحتلها البحث العلمي في الدول العربية.

المطلب الأول: أهمية البحث العلمي في تنمية المجتمعات

يعد البحث العلمي أداة للتغلب على عدة مشاكل وعوائق في عدة ميادين، وهو من أساليب التنمية الشاملة للدول العالمية بما فيها النامية، وقد عرف البحث العلمي على أنه "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات"،.... الخ. (بدر، 1996، الصفحات 21-22)

يحتاج تشجيع الاستثمار في البحث العلمي إلى توفير عدد من المقومات الضرورية منها ما يلي:

(صادق، 2014، صفحة 22)

- الموارد البشرية، وهي عصب نشاط البحث العلمي إذ لا بد من توفر الكوادر المؤهلة تأهيلاً رفيعاً من علماء في شتى فروع المعرفة للاضطلاع بهذه المهمة؛
- الجامعات ومراكز البحوث، وهي أهم البنيات الأساسية التي يتم فيها إعداد وتنفيذ برامج البحث العلمي من قبل العلماء والمهندسين وغيرهم من الباحثين؛
- التمويل، حيث تخصص المؤسسات الكبيرة ميزانيات خاصة لأغراض البحث والتطوير للمحافظة على قدرتها التنافسية، أما المؤسسات الصغيرة لا تتوفر على الموارد الذاتية الكافية للقيام بنشاطات البحث والتطوير.
- هيكل السوق، وهو التنظيم القائم في السوق من حيث القرب إلى المنافسة أو الاحتكار.

كما يعد البحث العلمي اللبنة الأساسية في تقدم الشعوب المتقدمة، وهذا من خلال التجارب التي خاضتها هذه الأخيرة، إذ حدد أهم ما أتجهت إليه مراحل نموها وهذا من خلال:

(آل طعمة، 2016)

- توفير المراكز العلمية والبحثية والجامعات بما يتناسب مع عدد السكان والذي يعد اليوم في عالمنا العربي في تزايد مستمر؛
- توفير الميزانية اللازمة لها من خلال رصد مبلغ في الناتج القومي ينفق وفق خطة مدروسة ومعدة مسبقاً لاستمرارية الجامعات في عملها أولاً واستحداث مراكز وجامعات جديدة تواكب التطور العلمي والتكنولوجي؛
- توفير مبالغ سنوية للجامعات والمراكز البحثية لتغطية نفقات البحث العلمي من أجور الباحثين واللوازم المعدة للبحث ومراكز التعليم المستمر والدورات وكل ما من شأنه أن ينهض بالبحث من الجانبين الكمي والنوعي؛
- الاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية في عملية البحث والتطوير من خلال رفد المراكز بتقارير منظمة حول آليات البحث والنتائج المتوصل إليها وأهميتها في بناء البلد والإمكانيات المتاحة في تطويرها والمعوقات التي من شأنها الحد منها.

المطلب الثاني: تمويل البحث العلمي في البلدان المتقدمة

بالنظر إلى واقع التمويل العربي للبحث العلمي نجد أنه يختلف كثيراً عن المعدل العالمي للإنفاق على البحث العلمي، فالقطاع الحكومي يعد الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي في الدول العربية، إذ يبلغ حوالي (80%) من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة ب (3%) للقطاع الخاص و(07%) من مصادر مختلفة، وذلك عكس الدول المتقدمة حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في اليابان ما بين (70%) و(56%) في الولايات المتحدة الأمريكية. (المدينة، 2013)

بلغ إجمالي الإنتاج العلمي العربي ككل، والمنشور في قاعدة بيانات شبكة العلوم ISI، خلال الفترة: (2008-2018)، حوالي (410,549) ورقة، موزعة على (22) دولة عربية. (الخطيب، 2020)

ويوضح الجدول الموالي الترتيب الدولي العربي في البحث العلمي ذلك:

جدول رقم(01): الترتيب الدولي العربي في البحث العلمي

الترتيب	الدولة	عدد الأبحاث	النسبة %
.1	السعودية	112,565	%25
.2	مصر	106,891	%24
.3	تونس	48,417	%11
.4	الجزائر	37,137	%8
.5	المغرب	26,914	%6
.6	الإمارات	25,360	%6
.7	الأردن	16,890	%4
.8	قطر	16,328	%4
.9	لبنان	15,087	%3
.10	العراق	12,119	%3
.11	الكويت	9,294	%2
.12	عمان	7,793	%2
.13	السودان	4,379	%1
.14	فلسطين	3,786	%1
.15	سوريا	3,251	%1
.16	ليبيا	2,902	%1
.17	اليمن	2,235	%0
.18	البحرين	2,224	%0
.19	موريتانيا	300	%0
.20	جيبوتي	118	%0
.21	الصومال	74	%0
.22	جزر القمر	68	%0
	إجمالي الأوراق العربية المنشورة	410,549	% 100

المصدر: خليل محمد الخطيب (2020/06/28)، واقع البحث العلمي في الوطن العربي (2008_2018): دراسة وصفية تحليلية، إدارة التعليم العالي، جامعة صنعاء، اليمن، تاريخ الإطلاع: 2022/06/10، متاح على الموقع:

<https://arsco.org/article-detail-1656-8-0>

المطلب الثالث: العوائق التي تعترض البحث العلمي في الدول العربية

تحاول الدول العربية جاهدة لتذلل الصعاب التي تعترض عملية البحث العلمي، ومن

بين العوائق التي تعرقل مسار البحوث العلمية في الدول العربية هي: (يوسف، 2012، صفحة 08)

- قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه فإذا كان معدل الباحثين المؤهلين في الدول المتقدمة 3000 باحث لكل مليون نسمة من السكان فإن ذلك حلم بعيد المنال بسبب النمطية، والبيروقراطية، وضعف التمويل، وانعدام إستراتيجية واضحة للبحوث؛

- قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع، فبالمقارنة فإن ما يرصد للأبحاث عندنا 1 % من الدخل القومي، بينما ترصد كل من اليابان وألمانيا وأمريكا حوالي 3 في المائة (أو 1000 دولار للفرد الواحد)؛
 - عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة والموارد البشرية والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة؛
 - عدم تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة، والتجارة، وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين؛
 - غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه؛
 - التقليل من قيمة البحث العلمي، إذ لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.
- كما هناك حواجز أخرى تساهم في تثبيط البحث العلمي في الدول العربية من بينها ما يلي:
- (الحصن، 2008)
- تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت؛
 - وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وافتراس أن لديه أعمال خفية، فبوابي المعلومات Gate Keeper قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحات أو المستشفيات..... الخ؛
 - يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الاستفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الاستفادة من التقنية الإلكترونية، أو لعدم توفرها أصلاً؛

- عدم ملامسة البحوث "للقضايا الجديدة" إيثاراً للسلامة، الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية؛
- معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية أو المهنية دون أن تكون بالضرورة بحوثاً جادة، كما أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية.

المبحث الثاني: الإنتاج الفكري للمرأة العربية في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية

كثيراً ما تجد المرأة صعوبات كثيرة في تحقيق طموحاتها وفرض نفسها في المجتمع العربي، وفي هذا المقام سوف نبين مكانة المرأة في الوطن العربي، بالإضافة إلى طرح كيفية تمكين المرأة العربية وواقعها في الدول العربية، وفي الأخير نركز على البحث العلمي للمرأة العربية من ناحية الطرح الكمي للإنتاج الفكري لها.

المطلب الأول: مكانة المرأة في المجتمع بالعالم العربي

عرفت المرأة العربية خطى بطيئة في تطورها وتمكنها في المجتمع العربي، فكانت مهمتها لا تتعدى الإنجاب والقيام بأشغال البيت فقط، دون أن يكون لها الحق في اتخاذ القرارات والمشاركة في القرارات نفسها، فكثيراً ما افتقدت المرأة المكانة الصحيحة لها في المجتمع العربي، وكثيراً ما همشت باعتبارها أداة وملك للجنس الآخر مجردة من كل الحقوق، وقد تطورت النظرة للمرأة العربية في مجتمعا وأصبح لها حقوق تتمتع بها اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية.

تعتبر المرأة العمود الفقري للمجتمع إذ يتوقف عليها نشأته، ومن متطلبات التنمية المستدامة مشاركة المرأة في حركة التنمية، بما أنها تشكل نصف تعداد السكان، ولقد أصبح للمرأة العربية نشاط ملموس في المجتمع، وعلى الصعيد العالمي زاد الاهتمام بدور المرأة في عملية التنمية وإعطاء الفرصة الكاملة لها للقيام بهذا الدور وأطلقت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية شعاراً عالمياً جديداً هو "المرأة شريك في التنمية". (الطيب و آخرون، 1427، صفحة 32)

ومن أسباب ضعف مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة نجد: (عبد المنعم، 2016، الصفحات

67-68)

➤ انعدام المساواة بين الجنسين في مكان العمل، فتساوي كل الدساتير بين المرأة والرجل في حق كل منهما في العمل، إلا أن ذلك لا يمنع وجود ممارسات واقعية تتبنى التمييز ضد المرأة، فلا تتمتع النساء بالمساواة الكاملة مع الرجال في ظروف العمل أو العائد منه؛

➤ عدم ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، إذ تواجه الدول العربية مشكلة الانفصال بين ما يتعلمه الطلاب في الجامعات، وما يتطلبه سوق العمل من المهارات وتظهر هذه المشكلة أكثر وضوحاً لدى الفتيات، بسبب اتجاه معظمهن للدراسة بالكليات النظرية وعدم التحاقهن غالباً بالتعليم الفني؛

➤ فترات الأمومة ورعاية الأطفال وضعف الخدمات المساندة، حيث ينظر الكثير من أصحاب الأعمال العرب للمرأة باعتبارها عمالة أكثر كلفة وأقل إنتاجية من الرجال، خصوصاً بعد الزواج والإنجاب، حيث تمنحها الدولة إجازات للأمومة ورعاية الأطفال وفي الوقت نفسه يتحمل عبء تلك الإجازات صاحب العمل وليس الدولة؛

➤ الثقافة الذكورية السائدة، التي لا تزال في الوطن العربي تعطي للرجال أولوية الحصول على فرص العمل، ولا تزال التقاليد الاجتماعية وبعض الأفكار التي تنسب للدين تتحكم في نظرة المجتمع إلى طبيعة أدوار المرأة وتحصرها في كثير من الأحيان في أدوارها التقليدية.

المطلب الثاني: إستراتيجية تمكين المرأة في العالم العربي

إنّ واقع المرأة اليوم في العالم العربي يستوعب متغيرات جديدة، يفترض أن تشكل عامل دعم معزز لكل ما يحصل من خطوات لعملية تمكين المرأة، كما يقدم إطاراً مناسباً للعمل المنتج والمطور لقيم المجتمعات العربية الجديدة، لهذا السبب تتواصل عملية استحداث مؤسسات نوعية جديدة بهدف تقوية قدرات النساء، وتمثل عناصر شبكات التأسيس القائمة انطلاقة من محاور العمل وجهاته في المحاور الكبرى التالية: (عبد اللطيف، 2005، صفحة 45)

- محور محو الأمية لتعزيز الذاتية والاستقلال في النظر وفي الفعل؛
- محور الوعي القانوني، حيث تمارس مراكز الاستماع، ومؤسسات الإعلام والتكوين ما يوسع دوائر الوعي القانوني؛
- محور التضامن النسائي، وهو محور يروم تقوية القدرات الاقتصادية للنساء الضعيفات والمهمشات والأمهات الصغيرات؛
- محور العمل السياسي ويتجه فيه العمل لتشجيع النساء على الانخراط في العمل السياسي الحزبي والعمل النقابي، وهو ما يعتبر اختراقاً لفضاءات ظلت زمناً حكراً على الرجال، وظل رأس مالها الرمزي من نصيب الرجل؛

- محور تأنيث العمل الخيري، وتأنيث أساليب تدبيره، وتعيين مجالات عمله (حقوق الفتيات الصغيرات وحقوق البنات ضحايا التحولات الجارية في القيم داخل المجتمعات العربية).

المطلب الثالث: مساهمة المرأة في البحث العلمي في أرجاء العالم

كان الناس سابقا يعتقدون أن المرأة ضعيفة لا تقوى على تحمل صرامة التدريب الجامعي، وكانت تساورهم مخاوف من أن وجود المرأة في الجامعة سوف يخفض المستوى العلمي للتعليم العالي. (لوكاس و ترجمة شحاتة، 2006، صفحة 53) وثبت حاليا أن هذه النظرة غير صحيحة وغير منطقية، إذ كلما زاد تطور البلد وزادت مظاهر التنمية كلما احتاج البلد إلى أن تلعب المرأة دورها الفعال لتستفيد الدولة أكثر من طاقاتها وفكرها، وبذلك زادت الحاجة إلى الاستثمار في التعليم النسوي وإقحامها في كل المجالات لتكون عنصرا مفيدا للمجتمع بالجانب إلى الرجل.

إنّ عملية تفعيل دور المرأة في المجتمع وضمان مشاركتها العامة، يكون من خلال التركيز على المرأة نفسها بخلق الدافعية لديها للمشاركة والوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات وسببها، وإيجاد الاتجاهات الإيجابية نحو النموذج القوي للمرأة، وزيادة الثقة وقدراتها ومهاراتها، إلى جانب توفير الفرص المماثلة للرجل للحصول والسيطرة على المصادر التي تزيد من قدرتها وقوتها. (العلاوي، 2008، صفحة 129)

فمفهوم التمكين يحمل دلالة مركبة، تشخص اليوم مختلف التوجهات المرتبة لموضوع قضايا المرأة في واقعنا وفي فكرنا المعاصر، ويتضمن هذا المفهوم المتبلور في أدبيات المنتظم الدولي والمعمم اليوم في حقل الدراسات المتنوعة عن قضايا المرأة، يتضمن ما يحيل إلى جملة من الخيارات المتوافقة بشأنها دوليا، ويشير موضوع التمكين إلى الأفعال التالية: (غراز و بوقبرين، 2021، صفحة 137)

- العدالة الاجتماعية وتضيق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة؛
- إشراك المرأة في العملية الإنتاجية وتوسيع الفرص أمام النساء في التعليم والاقتصاد والحقوق وفي المجال السياسي والنقابي... الخ ؛
- الإستدامة وإزالة العوائق التي تعترض سبل النهوض بالمرأة ؛
- المساواة في المشاركة في مختلف أوجه النشاط داخل المجتمع بما في ذلك أنشطة اتخاذ القرار؛
- توفير الأدوات والآليات المساعدة على مزيد من إدماج النساء في النسيج الاجتماعي والاقتصادي لتعزيز استقلاليتهم، وتعزيز كرامة النوع النسائي.

فرغم المجهودات الدولية في تشريك المرأة في الحقل العلمي، لا تزال هذه الأخيرة مستبعدة من المشاركة الكاملة في هذا المجال، وبحسب دراسة أجريت في 14 بلداً، فإن إمكانية تخرج فتاة بدرجة ليسانس أو ماجستير أو دكتوراه في مجال من مجالات العلوم هي احتمالية تقل عن 18% و8% و2% على التوالي، في حين أن نسبة تخرج الذكور في تلك المجالات بتلك الدرجات العلمية هي 37% و18% و6% على التوالي، وأكدت المديرية العامة لليونسكو "إيرينا بوكوفا" في بيان لها "يجب علينا تعزيز التوعية بشأن عمل النساء المتخصصات في العلوم عن طريق تمكينهن من الانتفاع بفرص مماثلة لفرص الرجال فيما يخص المشاركة والاضطلاع بأدوار ريادية... فلا غنى للعالم عن العلوم ولا غنى للعلوم عن النساء. ووفقاً لتقرير اليونسكو للعلوم تشكل النساء حالياً (53%) من حاملي شهادة ليسانس أو ماستر و(43%) دكاترة، ولكن 28% فقط من الباحثين في العالم، وهي الأرقام التي عادة ما تخفي الفوارق الكبيرة داخل المنطقة، وكذا (52%) من الباحثين هم نساء في الفلبين وفي تايلاند، وتحققت المساواة تقريباً في ماليزيا وفيتنام، لكن فقط باحث من بين ثلاث وباحثة في اندونيسيا وفي سنغافورة، وفي اليابان وجمهورية كوريا، يوجد في البلدان التي تضم مجموعة كبيرة من الباحثين، 15 في المائة فقط و18 في المائة من النساء، على التوالي، كما أن تمثيل المرأة أفضل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (30 في المائة) عنه في جنوب آسيا (17 في المائة). (اليونسكو، 2018)

كما أن تقرير اليونسكو لسنة 2021 أظهر بأن الجزائر هي الدولة الأولى في العالم التي لديها أكبر نسبة من النساء المتخرجات في مجال الهندسة، حيث أن المرأة الجزائرية جاءت متفوقة على جميع نساء العالم بنسبة (48.5%). (اليونسكو، 2021)

المطلب الرابع: إنجازات المرأة البحثية في العالم العربي

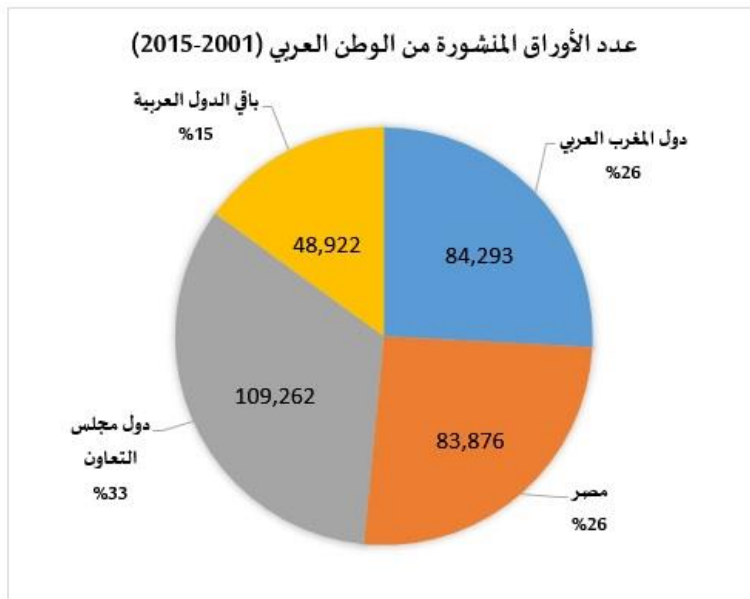
بالنظر إلى البحث المقدم من طرف البنك العالمي سنة 2018، فإن توزيع النتائج الأكاديمية للذكور والإناث هو نفسه في المناطق الأكثر شعبية في الدول (الجزائر، ومصر، إيران، المغرب، تركيا، ولبنان). وبالنظر لهذا التقرير (عدالة الفرص في التعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) الإناث تضاهي الذكور أكاديمياً في الدول البترولية الغنية كدول الخليج بنفس القدر بالأردن وفلسطين، ففي إطار احتفال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بيوم المرأة العالمي أصدرت المنظمة أحدث الأرقام المتعلقة بعمل المرأة في مجال البحث العلمي والتي توضح نسب عدد الباحثات الإناث بالمقارنة بالذكور والمستوى التعليمي وقطاع العمل والحقل العلمي الذي تمارس فيه عملها في كل دولة من دول العالم، على صعيد الأرقام تشير إحصائيات اليونسكو إلى أن ما نسبته 38% من العاملين في البحث العلمي في الوطن العربي هم من النساء، وقد تصدرت تونس الدول العربية بنسبة 47% تلتها مصر

بنسبة 42% ثم السودان بنسبة 40%، أما باقي الدول العربية فجاءت نسبة الباحثات العلميات فيها مقارنة بالذكور كالتالي: العراق 34%، والكويت 38%، والجزائر 35%، والمغرب 30%، وعمان 25%، وليبيا 25%، وفلسطين 25%، والأردن 23%، والسعودية 1%، في حين لم تتوفر للمنظمة معلومات عن باقي الدول العربية وهي الإمارات ولبنان وقطر وسوريا واليمن، والبحرين وموريتانيا وجيبوتي. (El-Swaiss, 2016)

كما حذرت منظمة اليونسكو وفق دراسة أصدرتها في 11 فبراير 2021، من حضور ضئيل للنساء في مجال الأبحاث في العالم، كما أنهنّ يبقين أقلية في القطاعات العلمية، ما قد يمنعهن من "اغتنام فرص وظائف الغد"، ولا تمثل النساء سوى 28% من حائزي شهادة في الهندسة و40% من حائزي شهادة في المعلوماتية، و22% من اختصاصي الذكاء الاصطناعي، ونشرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فصلا منه مخصصا للنساء بمناسبة "اليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم. (نبيض، 2021)

ومن خلال عدد الأوراق المنشورة خلال الفترة (2001_2015) يتبين تطور الإنتاج العلمي في الدول العربية والذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل(01): تطور الإنتاج العلمي في الدول العربية_عدد الأوراق المنشورة خلال الفترة (2001_2015)



المصدر: موزة بنت محمد الريان (2016)، البحث العلمي في دول المغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب) خلال الفترة (2001-2015)، منظمة المجتمع العربي العلمي، تاريخ الإطلاع: 2022/06/15، متاح على الموقع:

<http://www.arsco.org/article-detail-450-8-0>

من الشكل يظهر جلياً أنّ دول مجلس التعاون العربي تحصد أكبر نسبة ب (33%) من إجمالي الأوراق المنشورة في العالم العربي، تلتها مصر، ثم دول المغرب العربي، وأخيراً باقي الدول العربية بنسبة (15%)، ذلك ما يبين تفاوت الدول العربية في الإنتاج العلمي من دولة عربية إلى أخرى ويبدو أنّ دول الخليج لها حصة الأسد في الإنتاج العلمي وذلك من وجهة نظرنا راجع للنمو الاقتصادي لديهم ودرجة الاهتمام المالي والإداري والتشريعي الذي توليه الدولة للبحث العلمي.

المبحث الثالث: واقع الإنتاج الفكري للمرأة في الجامعات الجزائرية

تزخر الجزائر بعدة مؤسسات للتعليم العالي، ومن بينها عدة جامعات بمعظم ولايات الجزائر، وفي تلك المؤسسات أساتذة وباحثين لهم من المنتجات الفكرية التي تتوزع على عدة تخصصات منها الطب، العلوم الهندسية والفلاحة والعلوم الاقتصادية وغيرها، وفي هذا المبحث نبرز الإنتاج الفكري لمختلف الجامعات في شكل أرقام.

المطلب الأول: إحصائيات حول المرأة الجامعية في الجزائر

تتضمن الجزائر موارد معتبرة، منها الطبيعية والأحفورية، وغيرها. بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تنقسم بين الجنسين الإناث والذكور، فتمثل الإناث نسبة تقترب من ال (50%) من مجموع السكان في الجزائر، وسجلت الإحصائيات أكثر من 45 مليون نسمة سنة 2021 منهم (3.5%) نساء بين السن (20-24) سنة، و (3.4%) نساء بين (40-44) سنة،

تترجع الجزائر على عدد لا بأس به من مؤسسات التعليم العالي، وتتوزع هذه المؤسسات عبر القطر الوطني في شكل مدارس عليا ومراكز جامعية وجامعات، وفي هذه المؤسسات نجد إقبالا كبيرا لمختلف أفراد المجتمع من الرجال والنساء على التعليم العالي، بيد أنّ هذا الإقبال يتذبذب من منطقة إلى أخرى حسب الأعراف والتقاليد والوعي الاجتماعي لدى سكان تلك المنطقة، وقد أثبتت نماذج نسوية جزائرية وضعيتها في محيطها العام، فإنّ التأمّل الدقيق ومعاودة النظر في المحاور يمكن من تلمس خيوط تدق حيناً وتظهر حيناً آخر، لنسج صورة واضحة عن دور المرأة الجزائرية في المجالات العديدة عبر العصور.

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية مائة وثمانية (108) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وخمسون (58) ولاية عبر التراب الوطني، وتضم أربعة وخمسون (54) جامعة، تسع (09) مراكز جامعية، تسعة عشر (19) مدرسة وطنية عليا وخمسة عشر (15) مدرسة عليا، إحدى عشرة (11) مدرسة عليا للأساتذة.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 279-03 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيورها (الجريدة الرسمية سنة 2003، عدد 51، صفحة 4-15)، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 343-06 مؤرخ في 4 رمضان عام 1427 الموافق 27 سبتمبر سنة 2006 (الجريدة الرسمية سنة 2006، عدد 61، صفحة 27-28).

فناحية الغرب يوجد بها (15) جامعة، وناحية الوسط يوجد بها (17) جامعة، وناحية الشرق يوجد بها (22) جامعة، (mesrs) ويبدو أن الناحية الشرقية يوجد بها أكبر عدد من الجامعات.

وفي الإحصائيات لعام (2019) تبين المشاركة الكبيرة للمرأة في التعليم حيث يظهر الجدول التالي عدد الممتدرسين و المدرسين من جنس الإناث.

جدول رقم (02): إحصائيات حول المرأة بين معلمة ومتعلمة في مختلف الأطوار

الموسم الدراسي	2017/2016	2018/2017	2019/2018
عدد المسجلات في التعليم الابتدائي	2016336	2088764	2159377
النسبة المئوية للإناث %	47.65	47.76	47.84
عدد الأستاذات في التعليم الابتدائي	131156	142531	147651
النسبة المئوية للإناث %	75.32	80.10	80.92
عدد المسجلات في التعليم المتوسط	1289196	1350996	1428783
النسبة المئوية للإناث %	48.00	48.05	47.95
عدد الأستاذات في التعليم المتوسط	105383	111766	114638
النسبة المئوية للإناث %	68.60	71.56	72.06
عدد المسجلات في التعليم الثانوي	728722	697458	670269
النسبة المئوية للإناث %	56.64	56.84	54.82
عدد الأستاذات في التعليم الثانوي	63755	66054	67152
النسبة المئوية للإناث %	63.27	65.14	65.65
عدد المسجلات في التعليم العالي	1182816	1007138	1001830
النسبة المئوية للإناث %	62.5	62.5	62.5

28814	27783	27314	عدد الأستاذات في التعليم العالي
47	47	47	النسبة المئوية للإناث %
191705	205820	200964	عدد المسجلات في التكوين المهني
34.27	35.44	34.93	النسبة المئوية للإناث %
8529	8423	8467	عدد الأستاذات في التكوين المهني
47.54	47.83	46.48	النسبة المئوية للإناث %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2019)، تاريخ الإطلاع: 18/06/2022، متاح على الموقع:

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن نسبة المتعلمات في التعليم الابتدائي تراوحت ما بين 47.65% و 47.84% ما بين موسمي 2017/2016 إلى 2019/2018 في حين تجاوزت نسبة المعلمات في الابتدائي 80%، أما بالنسبة للتعليم المتوسط فقد تراوحت نسبة المتعلمات في حدود 48%، ونسبة الأستاذات تراوحت ما بين 68.60% و 72.06%، أما في التعليم الثانوي فقد تراوحت نسبة المتعلمات ما بين 56.64% و 54.82%، ونسبة الأستاذات تراوحت ما بين 63.27% و 65.65%، وبالنسبة للتعليم العالي فقد بلغت نسبة الطالبات 62.5% في حين بلغت نسبة الأستاذات 47%، وأخيراً بالنسبة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين فقد بلغت نسبة الطالبات المتربصات في حدود 35% في حين تراوحت نسبة الأستاذات في قطاع التكوين المهني ما بين 46.48% و 47.54% ما بين موسمي 2017/2016 إلى 2019/2018، ومن خلال الأرقام السابقة نرى أن للمرأة الجزائرية دور كبير ومكانة هامة في التعليم سواء كطالبة علم أو معلمة.

المطلب الثاني: مساهمة المرأة الجزائرية في الإنتاج الفكري من خلال البحث العلمي

برهنت المرأة الجزائرية على قدرتها العالية وإخلاصها وتفانيها في أداء واجباتها نحو أسرته ووطنها منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا، وهي بذلك قطعت شوطاً كبيراً في فرض نفسها كشريك فاعل في المجتمع. وعليه، لا بد لمؤرخ المرأة من أن يرتد بالذكري والأحاديث إلى أسباب التحرر والنضال وطلائع الوعي والوطنية من الرائدات اللاتي سبقن الزمان وحملن المصاييح في حالك العصر الذي سيطر على الجزائر بالظلم والجهل والاستعمار.

حيث تزخر الجزائر بكم هائل من أعداد النساء ممن أسهمن بدور فاعل في صنع وبناء الدولة والمجتمع وفي مختلف الميادين الحربية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية،

فبرزت منهن السياسيات والمكافحات، والمناضلات، والرائدات، والدبلوماسيات، والمعلمات، والفقيهات، والطيبات، والعالمات، والرائدات اللاتي تقدمن الصفوف مكبرات ثائرات.

ونشير في هذا المقام إلى أنّ المرأة العربية والجزائرية على الخصوص تواجه عدة مشاكل في مجال البحث العلمي وأهمها عدم قدرتها على التوفيق بين الحياة الخاصة (الزوج، الأطفال، ... الخ)، والبحث، ولهذا تضطر العديد من النساء الاختيار بين الحياة الأسرية أو المشاركة في البحث.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التعليم هو العنصر الرئيسي في تمكين وتحسين وضعية المرأة العربية والجزائرية خاصة في العديد من الميادين، فهو من بين الأسباب الرئيسية لرقمها وتقدم مستواها وزيادة مساهمتها الفعالة داخل الأسرة والمجتمع ككل وهذا من شأنه أن يساهم في دعم التنمية البشرية وتحقيق التنمية المستدامة.

ففي الجزائر لعب التعليم دورا كبيرا في تحسين وضع المرأة وتشجيع تعليمها فقد حققت المرأة الجزائرية مكانة هامة وكانت لها بصمة إيجابية وظاهرة في الإبداع والابتكار في قطاع التعليم في جميع أطواره بما في ذلك التعليم الجامعي والبحث العلمي والإنتاج الفكري، حيث نجد عدد المتعلمات في بعض الأطوار كالثانوي والجامعي فاق نسبة الذكور، كما أن المرأة الجزائرية تعتبر عنصرا مهما في عملية التنمية، وهذا لتحقيق إنجازات كبيرة من خلال اقتحامها العديد من الميادين التي ظلت حكرا مدة طويلة من الزمن على الرجل، وخاصة في المجال العلمي.

النتائج:

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي :

- يعتبر التعليم وسيلة لمكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان؛
- تكتسب مشاركة المرأة في الميدان التعليمي أهمية بالغة من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي؛
- أولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال أهمية كبيرة للتعليم من خلال مجانيته وإلزاميته ما أدى إلى ارتفاع معدلات التمدرس وانخفاض الأمية وهو ما سمح للمرأة بدخولها معترك التعليم؛

- حققت المرأة الجزائرية إنجازات ونجاحات داخل الأسرة وخارجها وعلى مستوى المجتمع ككل و على الصعيدين الوطني والدولي؛

- تركت المرأة الجزائرية بصمة إيجابية وظاهرة في الإبداع والابتكار في قطاع التعليم في جميع أطواره بما في ذلك التعليم الجامعي والبحث العلمي والإنتاج الفكري؛
- المرأة العربية والجزائرية على الخصوص تواجه عدة مشاكل في مجال البحث العلمي وأهمها عدم قدرتها على التوفيق بين الحياة الخاصة والبحث العلمي.

التوصيات:

- من خلال النتائج السابقة يمكن أن نقترح ما يلي :
- تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في ميدان التعليم؛
- فتح المجال أمام المرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات في المجال السياسي والاقتصادي؛
- إعداد المرأة وتأهيلها وتوجيهها حتى تكون عنصر فاعل في المجتمع.

الهوامش:

- أحمد بدر (1996)، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، مصر، ص ص 21_22.
- إسماعيل محمد صادق (2014)، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا؟ ولماذا تراجعنا؟، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص 22.
- أحمد سلمان آل طعمة (2016/12/18)، البحث العلمي ودوره في تنمية المجتمع موقع الحوار اليوم، تاريخ الاطلاع: 2022/06/09، متاح على الموقع: <https://aafaqcenter.com/index.php/post/1719>
- الدول العربية تنفق 0.3% على البحث العلمي (2013/07/19)، موقع المدينة أون لاين، تاريخ الاطلاع: 2022/06/10، متاح على الموقع: <http://www.al-madina.com/article/242203>
- خليل محمد الخطيب، (2020/06/28)، "واقع البحث العلمي في الوطن العربي (2008-2018)-دراسة وصفية تحليلية-، إدارة التعليم العالي، جامعة صنعاء، اليمن، تاريخ الإطلاع: 2022/06/10، متاح على الموقع: <https://arsco.org/article-detail-1656-8-0>
- يوسفى حدة، (2012/03/07-08)، معوقات الاعتماد على نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في اتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر-واقع وآفاق، جامعة ورقلة، ص 08.
- البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي: الواقع، والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير، (2008/03/06)، موقع منتديات الحصن الأردنية، تاريخ الاطلاع: 2022/06/11، متاح على الموقع: <http://www.al79n.com/vb/showthread.php?t=3105&s=a0bfd4328cab170ca13fcc4dd174674c>
- أسامة بن صادق الطيب وآخرون (1427هجرى)، التنمية المستدامة في الوطن العربي: بين الواقع والمأمول، سلسلة إصدارات، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 11، ص 32.
- ياسمين أسامة عبد المنعم، (2016)، "صورة المرأة في الصحافة الأمريكية والبريطانية"، دار العربي للنشر والتوزيع، قصر النيل، مصر، ص ص 67_68.

- كمال عبد اللطيف، (2005)، "قضايا المرأة في الفكر العربي المعاصر"، مجلة التسامح، العدد 11، سلطنة عمان ، ص 45.
- موزة بنت محمد الريان (2016)، البحث العلمي في دول المغرب العربي(تونس –الجزائر-المغرب) خلال الفترة(2001-2015) ، منظمة المجتمع العربي العلمي، تاريخ الإطلاع: 2022/06/15، متاح على الموقع:
- <http://www.arsco.org/article-detail-450-8-0>
- أن ف. لوكاس، ترجمة وليد شحاته، (2006)، "قيادة التغيير في الجامعات: الأدوار المهمة لرؤساء الأقسام في الكليات"، مكتبة طريق العلم، مكتبات ونشر العبيكان، ط1، المملكة العربية السعودية ، ص 53.
- رقية طه جابر العلواني، (2008) ، "وسائل تعزيز دور المرأة العربية في التنمية: رؤية تحليلية مستقبلية، جزء من دور المرأة العربية في التنمية المستدامة"، بحوث وأوراق عمل، المنظمة العربية في التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 129.
- غراز الطاهر، بوقبرين مفيدة، (2021) ، دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 03 ، ص 137.
- موقع اليونسكو(2018-2021)، تاريخ الإطلاع: 2022/06/14، متاح على الموقع :
<https://www.unesco.org/ar/articles>
- نبض، شبكة سمرم الإعلامية، (2021) ، حضور النساء في ميادين العلوم ما زال ضئيلا في العالم - تمثل النساء 28 % من حائزي شهادة في الهندسة و40% من حائزي شهادة في المعلوماتية - النساء يمثلن الأقلية في تقنيات الإعلام الرقمي والمعلوماتية والفيزياء والرياضيات والهندسة، تاريخ الإطلاع: 2022/06/18، متاح على الموقع:
<https://nabd.com/s/83880991-ab5dfa>
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003)، عدد 51، صفحة 4-15.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2006)، عدد 61، صفحة 27-28.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تاريخ الإطلاع: 2022/06/21، متاح على الموقع :
- <https://www.mesrs.dz/ar/universites>
- الديوان الوطني للإحصائيات (2019) ، تاريخ الإطلاع: 2022/06/18، متاح على الموقع:
<https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>
- Maha El-Swais,(2016) , Despite high education levels, Arab women still don't have jobs ,en ligne:
<http://blogs.worldbank.org/arabvoices/despite-high-education-levels-arab-women-still-don-t-have-jobs>, consulter le: 14/06/2022.